JSAES
Journal of Sustainable Agricultural and Environmental Sciences
Print ISSN : 2735-4377
Online ISSN : 2785-9878
Homepage: https://jsaes.journals.ekb.eg/

دراسة أثر التغيرات الاقتصادية علي نمط الاستهلاك و علاقته بالأمن الغذائي في مصر

لاميس فوزي البهنسي رحاب جمال الدين الحاجة هبة السيد مغربي شلبي
مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

[1] Affiliation 1; drlamisfawzy@gmail.com
[2] Affiliation 2; rehabgalelhaga@gmail.com
[3] Affiliation 2; e drhebasm78@yahoo.com
* Correspondence: e-mail@e-mail.com; (optional; if there are multiple corresponding authors, add author initials)

الملخص:

تعد مشكلة تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان من أهم المشاكل التى تسعى الدولة لمواجهتها من خلال وضع سياسات تعمل على زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي وتقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وخاصة من السلع الإستراتيجية. إستهدف البحث دراسة أثر تغير نمط الاستهلاك في مصر خلال الفترة(2007-2021) من خلال الأهداف الفرعية التالية: تقدير القوة الشرائية المعادلة التي تحقق للفرد نفس مستواه الغذائي عند تغير الأسعار، أهم الملامح الاقتصادية لاستهلاك أهم المجموعات الغذائية فى مصر، تطور الأهمية النسبية لنصيب الفرد من السعرات الحرارية و البروتين و الدهون، تقدير مؤشر الأمن الغذائي لأهم المجموعات الغذائية فى مصر. تم دراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي خلال فترة البحث (2021/2007)، لذلك تم تقسيم فترة البحث إلى ثلاث فترات: 1- الفترة الأولي فترة الاستقرار النسبي من (2007/2011).2- الفترة الثانية فترة الثورة وما حدث بعدها من تداعيات أثرت على كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي وخاصةً أسعار مستلزمات الإنتاج من (2012/2016).3-الفترة الثالثة فترة تحرير سعر الصرف وبداية سياسة جديدة للإصلاح الاقتصادي وتداعيات أزمة كورونا من (2017/2021).

توصل البحث لعدة نتائج من أهمها:سجل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين زيادة مطردة خلال الثلاث فترات، بمعدل زيادة قدر بنحو 230.2 % ما بين الفترة الأولي والثالثة. تبين من تقدير معدل التضخم أنه تزايد بمعدل زيادة قدر بنحو 29.5% ما بين الفترة الأولي والثالثة. و يرجع ذلك لإرتفاع الأسعار عالمياً بسبب نقص المعروض منها و كذلك إرتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة و تحرير سعر الصرف . بدراسة مفهوم القوة الشرائية المعادلة تبين أن دخل الفقير للفترة الثالثة (2017-2021) يجب أن يرتفع بمقدار نحو 973.2% عن مستواه للفترة الأولى (2007 –2011) حتى يظل الفقير على نفس مستواه المعيشي . ولا شك أن هذه النتيجة توضح أهمية التأني في عملية إعادة توزيع الدعم و انسب الطرق لإيصاله للفقراء خاصة دعم السلع الغذائية. بين أن مجموعة الحبوب تحتل المركز الأول فى المجموعات الغذائية إنتاجاً و إستهلاكاً حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى.تعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي لغذاء الفرد للحصول علي السعرات الحرارية و البروتين و الدهون خلال فترات البحث .و يتبين وجود إختلال فى مكونات الغذاء و إعتماد الفرد بشكل أساسى على الحبوب، و يظهر هذا الإختلال بصورة واضحة حيث يحصل الفرد على أكثر من ثلثى سعراته الحرارية من الحبوب و يليها السكريات ، الزيوت و الدهون ثم اللحوم الحمراء.و تبين إنخفاض معامل الأمن الغذائي لمجموعة الحبوب و السكريات يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج و ترشيد الاستهلاك و تأمين الواردات من خلال عدم الاعتماد علي مصدر واحد. يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل لمجموعة اللحوم الحمراء عن طريق الإهتمام بالثروة الحيوانية و توفير الأعلاف اللازمة. يوصي البحث : بزيادة الرقعة الزراعية لمحاصيل الحبوب الغذائية عن طريق إستصلاح أراضي جديدة لزيادة الانتاج ، زيادة الانتاج من المحاصيل الزيتية من خلال وضع سعر ضمان لتشجيع المزارعين و إنشاء مصانع لإنتاج الزيوت.الإهتمام بالثرة الحيوانية من خلال الحفاظ علي بعض أنواع السلالة المحلية و توفير الأعلاف اللازمة.عدم الاعتماد علي مصدر واحد للحصول علي الواردات من أهم المجموعات الغذائية و توفير العملة لتحقيق الأمن الغذائي. تطبيق إستراتيجيات و سياسات تتناسب مع الإمكانيات و الموارد المتاحة لحل مشكلة الأمن الغذائي و إحداث تنمية اقتصادية و إجتماعية.

الكلمات الاسترشادية:
الاكتفاء الذاتي
القوة الشرائية
مؤشر الأمن الغذائي

المقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي أحد قضايا الأمن القومي نظرًا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى. وترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعي، ومن ثم تسعى الدولة المصرية إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي. و تعانى مصر من ضعف حالة الأمن الغذائى، نتيجة عجز فى الإنتاج من معظم السلع الغذائية الزراعية، حيث يغطى الإنتاج المحلى جانباً محدوداً من الإستهلاك ويزداد الموقف سوءاً بإهمال القطاع الزراعى وعدم إعطاء التنمية الزراعية الإهتمام الكافى فى زيادة المعروض المحلى من المواد الغذائية ، كما تعاني مصر في تحقيق أمنها الغذائي من مشكلات الاعتماد على الخارج لتوفير العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية مثل القمح، والسكر، والزيوت، واللحوم مما يتسبب في تفاقم مشكلات دعم الغذاء، و خاصةً في ظل إرتفاع سعر الصرف بمقدار المنتجات الحيوانية و خاصة اللحوم و الالبان. لذا تعد مشكلة تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان من أهم المشاكل التى تسعى الدولة لمواجهتها من خلال العمل على زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي وتقليل حجم الفجوة الغذائية تغير قدر بنحو 209% خلال فترة البحث، و قد بلغت الواردات المصرية من السلع الغذائية حوالي 6.6 مليار دولار و الواردات الزراعية بلغت حوالي 10.3 عام 2021 وتنص الرؤية لإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة إلى" السعي لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً.

مشكلة البحث:

تعد مشكلة الغذاء في مصر هي جزء من مشكلة الغذاء العالمي ، يعتبر توفير الغذاء بالكميات والنوعيات المناسبة لحاجة السكان أمراً ضرورياً لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة المقتصدات، قد تعرض الاقتصاد المصري لعدة أزمات خلال فترة البحث منها قيام ثورتين إلي جانب تحرير سعر الصرف مما أدي لمزيد من تفاقم أزمة الغذاء، و نظراً للتذبذب المستمر لأسعار السلع الاستراتيجية و من أهمها الحبوب، السكريات، الدهون و وتحقيق الأمن الغذائي وخاصة من السلع الإستراتيجية و الحد من تدنى مستوى الأمن الغذائى المصرى.

أهداف البحث:

إستهدف البحث دراسة أثر التغير الاقتصادي لنمط الاستهلاك في مصر خلال الفترة(2007-2021) من خلال الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: تقدير القوة الشرائية المعادلة التي تحقق للفرد نفس مستواه الغذائي عند تغير الأسعار.

ثانيا : أهم الملامح الاقتصادية لاستهلاك أهم المجموعات الغذائية فى مصر.

ثالثاً: تطور الأهمية النسبية لنصيب الفرد من السعرات الحرارية و البروتين و الدهون.

رابعاً: تقدير تقدير مؤشر الأمن الغذائي لأهم المجموعات الغذائية فى مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على استخدام أسلوب التحليل الاحصائى الوصفى واستخدام أسلوب التحليل الكمى من خلال بعض النماذج الاحصائية مثل الأهمية النسبية, المعايير الإحصائية لتقدير التغيرات السعرية تم الاعتماد على قياس تغيرات الأسعار باستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين و كذلك تم تقدير القوة الشرائية المعادلة و التى أمكن من خلالها تقدير مقدار الزيادة فى الدخل المطلوب إضافتها للفرد حتى لا ينخفض مستوى معيشته عما كان عليه، كما تم تقدير معدل التضخم من خلال تغيرات الأسعار بإستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين، كما تم تقدير معامل الأمن الغذائي لأهم المجموعات الغذائية. وقد تم الإستعانة بالبيانات الثانوية المنشورة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة الزراعة و استصلاح الأراضي, بالإضافة إلى البيانات الثانوية غير المنشورة التى أمكن الحصول عليها من شبكة الاتصالات و المعلومات الدولية (الإنترنت)، والابحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتها:

بدراسة أثر التغيرات الاقتصادية خلال فترة البحث (2021/2007)، لذلك تم تقسيم فترة البحث إلى ثلاث فترات:

1- الفترة الأولي فترة الاستقرار النسبي من **(2010/2007)**.

2- الفترة الثانية فترة الثورة وما حدث بعدها من تداعيات أثرت على كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي وخاصةً أسعار مستلزمات الإنتاج من **(2016/2011)**.

3-الفترة الثالثة فترة تحرير سعر الصرف وبداية سياسة جديدة للإصلاح الاقتصادي وتداعيات أزمة كورونا من **(2021/2017)**.

أولآ- تطور معدلات التضخم و تقدير القوة الشرائية المعادلة التغيرات السعرية للمواد الغذائية في مصر:

يتضح من استعراض البيانات الواردة بجدول رقم (1) ما يلى :

-1 سجل **الرقم القياسى لأسعار المستهلكين** زيادة مطردة خلال الثلاث فترات ، حيث ارتفع من نحو 94.3 نقطة للفترة الأولى (2007 –2010) إلى حوالى 311.4 نقطة للفترة الثالثة (2017-2021) بمعدل زيادة قدر بنحو 230.2 % ما بين الفترة الأولي والثالثة.

-2 تبين من تقدير **معدل التضخم** أنه انخفض من نحو 12.2% للفترة الأولى (2007 –2010) إلى 10.2% للفترة الثانية (2011-2016) ،و تزايد معدل التضخم إلى 15.8% للفترة الثالثة (2017-2021). بمعدل زيادة قدر بنحو 29.5% ما بين الفترة الأولي والثالثة. و يرجع ذلك لإرتفاع الأسعار عالمياً بسبب نقص المعروض منها و كذلك إرتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة و تحرير سعر الصرف .

-3 **بدراسة مفهوم القوة الشرائية المعادلة:** يؤثر التضخم على القوة الشرائية للنقود حيث تنخفض قيمة النقود المستقبلية بارتفاع المستوي العام للأسعار، و يتم حساب القوة الشرائية بإستخدام مؤشر أسعار المستهلك الذ يقيس التغير في أسعار السلع و الخدمات، و قد شهدت الأونة الأخيرة ارتفاعا شديدا في المستوى العام للأسعار في مصر , و على الرغم من أن التضخم بصفة عامة يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية لوحدة النقود إلا أن أثر التضخم يختلف بين الطوائف أي مجموعات المصالح المختلفة , فالتضخم يستفيد منه مجموعة من الناس و يخسر بسببه مجموعة أخري، وقد تم الإستناد إلى خط الفقر العالمي و المحدد بدولارين يوميا للفرد و الذي بدأ العمل به منذ عام 1996 و حتى عام 2017 قد تم تغيره إلي 2.15 دولار يومياً للفرد، في هذا البحث يقصد بها تعديل القوة الشرائية للنقود حتى يظل الفقير عند نفس المستوي السابق من الاستهلاك , أو بمعنى أخر فإننا نرغب هنا في تقدير الدخل اللازم الجديد ليظل الشخص الفقير على نفس مستوي الدخل السابق الذي يكفل له نفس المستوي الاستهلاكي السابق، فيؤكد المسئولون أن هذه القوة الشرائية للدولار ترتفع في مصر نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 5.6 جنيه خلال الفترة (2010/2007) ليصل إلى حوالي 17.3 جنيه خلال الفترة (2021/2017) أي انه قد ارتفع بنحو 208.9% ومن ثم فإنه عند تحديد خط الفقر يجب أخذ القوة الشرائية في الاعتبار . و قد تبين من تقدير القوة الشرائية المعادلة للفرد فى مصر أن الفقير للفترة الثالثة (2017-2021) لكى يبقى على نفس مستواه للفترة الأولى (2007 –2010) فإنه يجب أن يكون 22381 جنيه و هذه القيمة تمثل القوة الشرائية المعادلة أي أن دخل الفقير للفترة الثالثة (2017-2021) يجب أن يرتفع بمقدار نحو 556.1% عن مستواه للفترة الأولى (2007 –2010) حتى يظل الفقير على نفس مستواه المعيشي . ولا شك أن هذه النتيجة توضح أهمية التأني في عملية إعادة توزيع الدعم و انسب الطرق لإيصاله للفقراء خاصة دعم السلع الغذائية.

ثانيا : أهم الملامح الاقتصادية لاستهلاك أهم المجموعات الغذائية فى مصر.

يتضح من استعراض و تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (2) ما يلى :

1- تبين أن **مجموعة الحبوب** تحتل المركز الأول فى المجموعات الغذائية إنتاجاً و إستهلاكاً حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى لمجموعة الحبوب نحو 68.3% للفترة الأولى (2007 –2010) ، 62.8% للفترة الثانية (2011-2016)، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة (2017-2021) نحو 51.6% .

2- كما تبين أن **مجموعة السكريات** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى نحو 71.8% للفترة الأولى 77.3% للفترة الثانية ، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة نحو 79.1% .

3- كما تبين أن **مجموعة الزيوت والدهون** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى نحو 43.8% للفترة الأولى، 42.4% للفترة الثانية ، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة نحو 40.7% .

4- كما تبين أن **مجموعة اللحوم الحمراء** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى نحو 76.3% للفترة الأولى، 66.3% للفترة الثانية، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة نحو 57.5%.

5- كما تبين أن **مجموعة الألبان** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى نحو 92.2% للفترة الأولى، 86.8% للفترة الثانية، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة نحو 92% .

6- كما تبين أن **مجموعة الأسماك** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى نحو 85% للفترة الأولى، 82.5% للفترة الثانية، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى للفترة الثالثة نحو 82.6%.

جدول رقم (1): متوسط الأرقام القياسية و معدل التضخم و القوة الشرائية المعادلة في مصر خلال الفترة (2021/2007)

سنة الأساس 2010 =100

البيان	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	معدل التضخم	سعر الصرف	القوة الشرائية
الفترة الأولي (2010/2007)	94.3	12.2	5.6	3411
الفترة الثانية (2016/2011)	152.2	10.2	7.5	6869
الفترة الثالثة (2021/2017)	311.4	15.8	17.3	22381
% التغير	**230.2**	**29.5**	**208.9**	**556.1**

المصدر : جمعت و حسبت من :

1- البنك الأهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، القاهرة ، أعداد متفرقة .

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء،**الكتاب الإحصائى السنوى** ،مصر ، القاهرة ، أعداد متفرقة.

ثالثاً: تطور الأهمية النسبية لنصيب الفرد من السعرات الحرارية و البروتين و الدهون.

1- مكونات النظام الغذائى فى مصر.

يتضح من استعراض و تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (3) ما يلى :

أ- تعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي لغذاء الفرد للحصول علي السعرات الحرارية حيث أنها تمثل نحو 92.5% للفترة الأولى، 92.2% للفترة الثانية، 92.6 % للفترة الثالثة. و يليها المنتجات الحيوانية و التي تمثل نحو 6.9% للفترة الأولى، 7.1% للفترة الثانية ،6.6 % للفترة الثالثة. بينما تمثل المنتجات السمكية نحو 0.6% للفترة الأولى، 0.7% للفترة الثانية ،0.8 % للفترة الثالثة.

ب- تعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي لغذاء الفرد للحصول علي البروتين حيث أنها تمثل نحو 78.1% للفترة الأولى، و إنخفضت إلي 75.2% للفترة الثانية ،75.1 % للفترة الثالثة. يليها المنتجات الحيوانية و التي تمثل نحو 17.3% للفترة الأولى، و زادت إلي نحو 19.5% للفترة الثانية ،19 % للفترة الثالثة. بينما تمثل المنتجات السمكية نحو 4.6% للفترة الأولى، و زادت إلي نحو 5.2% للفترة الثانية ،5.8 % للفترة الثالثة .

ج- تعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي لغذاء الفرد للحصول علي الدهون حيث أنها تمثل نحو 72.8% للفترة الأولى، و إزدات إلي نحو 75.6% للفترة الثانية،79 % للفترة الثالثة. يليها المنتجات الحيوانية و التي تمثل نحو 26.3% للفترة الأولى، و إنخفضت إلي نحو 23.6% للفترة الثانية،20.3 % للفترة الثالثة، بينما تمثل المنتجات السمكية نحو 0.9% للفترة الأولى، و 0.8% للفترة الثانية ،0.9 % للفترة الثالثة.

جدول رقم (2): متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية في مصرخلال فترات البحث

البيان	الفترة الأولي (2010/2007)			الفترة الثانية (2016/2011)			الفترة الثالثة (2021/2017)		
	الانتاج ألف طن	الاستهلاك ألف طن	الاكتفاء الذاتي%	الانتاج ألف طن	الاستهلاك ألف طن	الاكتفاء الذاتي%	الانتاج ألف طن	الاستهلاك ألف طن	الاكتفاء الذاتي%
الحبوب	23132.3	33859.8	68.3	23459.4	37432.0	62.8	22241.6	43083.8	51.6
الخضر	15167.5	10537.8	144.0	13428.4	8246.6	163.5	11996.6	6901.6	174.0
الفاكهة	12288.5	7264.3	169.4	14180.6	7483.4	189.5	14767.2	7399.2	199.6
السكريات	2013.8	2850.5	71.8	2455.0	3178.0	77.3	2630.0	3327.4	79.1
الزيوت و الدهون	415.3	945.0	43.8	800.6	1910.6	42.4	929.6	2296.8	40.7
اللحوم الحمراء	912.5	1201.5	76.3	784.2	1193.6	66.3	597.4	1044.6	57.5
اللحوم البيضاء	885.0	618.3	143.5	1212.4	876.0	138.4	1858.4	1299.8	142.5
البيض	341.5	267.0	128.5	494.0	342.8	144.7	703.2	471.6	150.5
الالبان	5909.0	6417.8	92.2	5467.6	6301.6	86.8	5515.4	5994.0	92.0
الأسماك	**1118.5**	**1317.3**	**85.0**	**1506.6**	**1831.8**	**82.5**	**1962.0**	**2348.2**	**83.6**

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، **نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .

2- تطور النمط الغذائي للفرد من أهم المجموعات الغذائية:

أ- **متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية :**

تعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي لغذاء الفرد ، و بدراسة متوسط نصيب الفرد فى من السعرات الحرارية و بإستعراض و تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (4) يتبين ما يلى :

- يعتمد الفرد علي **مجموعة الحبوب** بشكل أساسي للحصول علي السعرات الحرارية وقد تبين أن إستهلاك الفرد من الحبوب للحصول علي السعرات الحرارية قد إنخفض بنحو 18.3% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد في مصر، و قد يرجع ذلك لإعادة توزيع الفرد لأولوياته.
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة السكريات** للحصول علي السعرات الحرارية بنحو 9.96% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد في مصر، و إرتفاع الأسعار.
- إرتفع إستهلاك الفرد من **مجموعة الزيوت و الدهون** للحصول علي السعرات الحرارية بنحو 50.5% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد و تعدد مصادر الحصول علي الزيوت و الدهون.
- إنخفض أستهلاك الفرد من مجموعة **الالبان** للحصول علي السعرات الحرارية بنحو 32.3% خلال الفترة (2021/2007).
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة اللحوم الحمراء** للحصول علي السعرات الحرارية بنحو 30.6% خلال الفترة (2021/2007).
- إرتفع إستهلاك الفرد من **مجموعة الأسماك** للحصول علي السعرات الحرارية بنحو 33.3% خلال الفترة (2021/2007).

جدول رقم (3): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون لإجمالي المنتجات خلال الفترة (2007-2021).

البيان		الفترة الأولي (2010/2007)	الفترة الثانية (2016/2011)	الفترة الثالثة (2021/2017)
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية (كالوري/يوم)	النباتية	3834.2	3546.6	3412.6
	%	92.5	92.2	92.6
	الحيوانية	286	272.8	243
	%	6.9	7.1	6.6
	السمكية	24.8	27.4	30.8
	%	0.6	0.7	0.8
	الاجمالي	4145	3846.8	3686.4
	%	100	100	100
متوسط نصيب الفرد من البروتين (جم/يوم)	النباتية	90.4	79	80.1
	%	78.1	75.2	75.1
	الحيوانية	20	20.5	20.3
	%	17.3	19.5	19
	السمكية	5.3	5.5	6.2
	%	4.6	5.2	5.8
	الاجمالي	115.7	105	106.6
	%	100	100	100
متوسط نصيب الفرد من الدهون (جم/يوم)	النباتية	49.3	57.2	60.2
	%	72.8	75.6	79
	الحيوانية	17.8	17.9	15.3
	%	26.3	23.6	20.1
	السمكية	0.6	0.6	0.7
	%	0.9	0.8	0.9
	الاجمالي	67.7	75.7	76.2
	%	100	100	100

المصدر: جمعت وحسبت من :

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الميزان الغذائي**، أعداد مختلفة.

مما سبق يتبين وجود إختلال فى مكونات الغذاء و إعتماد الفرد بشكل أساسى على الحبوب، و يظهر هذا الإختلال بصورة واضحة حيث يحصل الفرد على أكثر من ثلثى سعراتة الحرارية من الحبوب و يليها السكريات ، الزيوت و الدهون ثم اللحوم الحمراء.

ب- د **متوسط نصيب الفرد من البروتين:**

بدراسة متوسط نصيب الفرد فى من البروتين و بإستعراض و تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (5) يتبين ما يلى :

- يعتمد الفرد علي **مجموعة الحبوب** بشكل أساسي للحصول علي البروتين حيث تبين أن إستهلاك الفرد من الحبوب للحصول علي البروتين قد إنخفض بنحو 14.1% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد في مصر، و قد يرجع لتعدد مصادر الحصول علي البروتين.
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة الالبان** للحصول علي البروتين بنحو 28.9% خلال الفترة (2021/2007).
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة اللحوم الحمراء** للحصول علي البروتين بنحو 23.9% خلال الفترة (2021/2007).
- إرتفع أستهلاك الفرد من **مجموعة اللحوم الحمراء** للحصول علي البروتين بنحو 17.3% خلال الفترة (2021/2007).
- مما سبق يتبين وجود إختلال فى مكونات الغذاء و إعتماد الفرد بشكل أساسى على الحبوب، و يظهر هذا الإختلال بصورة واضحة حيث يحصل الفرد على أكثر من ثلثى البروتين من الحبوب و يليها الالبان ثم اللحوم الحمراء و يليها الأسماك.

ج- **متوسط نصيب الفرد من الدهون :**

بدراسة متوسط نصيب الفرد فى من البروتين و بإستعراض و تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (6) يتبين ما يلى :

- يعتمد الفرد في غذائه اليومي علي **مجموعة الزيوت و الدهون** للحصول علي الدهون و تبين أن إستهلاك الفرد من الزيوت و الدهون للحصول علي الدهون قد إرتفع بنحو 50.3% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد و تعدد مصادر الحصول علي الزيوت و الدهون.
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة الالبان** للحصول علي الدهون قد إنخفض بنحو 32.5% خلال الفترة (2021/2007)، و قد يرجع ذلك لإرتفاع أسعار الالبان .
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة الحبوب** للحصول علي الدهون بنحو 40.9% خلال الفترة (2021/2007)، مما يدل علي تغير نمط إستهلاك الفرد في مصر، و قد يرجع لتعدد مصادر الحصول علي الدهون.
- إنخفض أستهلاك الفرد من **مجموعة اللحوم الحمراء** للحصول علي الدهون قد إنخفض بنحو 25% خلال الفترة (2021/2007).

جدول رقم (4): تطور متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية خلال الفترة (2007 – 2021).

البيان	الفترة الأولي (2010/2007)		الفترة الثانية (2016/2011)		الفترة الثالثة (2021/2017)	
	كالوري/ يوم	%	كالوري/ يوم	%	كالوري/ يوم	%
الحبوب	2536.8	61.2	2227.2	57.9	2073.0	56.2
السكريات	391.4	9.4	382.4	9.9	352.4	9.6
الزيوت و الدهون	266.8	6.3	363.8	9.3	401.6	10.9
الالبان	178.2	4.4	154.8	4.1	120.6	3.3
اللحوم الحمراء	51.0	1.4	45.6	1.3	35.4	1.0
الأسماك	24.5	0.6	27.2	0.7	30.8	0.8
أخري	696.3	16.8	645.8	16.8	672.6	18.2
الاجمالي	4145.0	100.0	3846.8	100.0	3686.4	100.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، **نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (5): تطور متوسط نصيب الفرد من البروتين خلال الفترة (2007 – 2021).

البيان	الفترة الأولي (2010/2007)		الفترة الثانية (2016/2011)		الفترة الثالثة (2021/2017)	
	جم/ يوم	%	جم/ يوم	%	جم/ يوم	%
الحبوب	70.6	61.0	62.8	60.0	61.9	58.1
الالبان	8.3	7.1	7.2	6.9	5.9	5.5
اللحوم الحمراء	5.6	4.8	5.1	4.9	4.3	4.0
الأسماك	5.2	4.5	5.6	5.4	6.2	5.8
أخري	26.1	22.6	24.0	22.9	28.3	26.5
الاجمالي	115.7	100.0	104.6	100.0	106.6	100.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ،**نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (6): تطور متوسط نصيب الفرد من الدهون خلال الفترة (2007 – 2021).

البيان	الفترة الأولي (2010/2007)		الفترة الثانية (2016/2011)		الفترة الثالثة (2021/2017)	
	جم/ يوم	%	جم/ يوم	%	جم/ يوم	%
الزيوت و الدهون	29.6	43.8	40.4	53.4	44.5	58.4
الالبان	11.4	16.8	10.1	13.3	7.7	10.1
الحبوب	11.7	17.2	9.9	13.0	8.3	10.9
اللحوم الحمراء	2.8	4.1	2.8	3.7	2.1	2.7
الأسماك	0.6	0.9	0.6	0.8	0.7	0.9
أخري	11.6	17.1	12.0	15.9	13.0	17.1
الاجمالي	67.7	100.0	75.7	100.0	76.2	100.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ،**نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .

رابعاً- مؤشر الأمن الغذائى لأهم المجموعات الغذائية:

- **الأمن الغذائي:** قدرة الدولة على إشعار مواطنيها بتأمين إحتياجاتهم الغذائية الضرورية في أصعب الظروف وبالكميات والأسعار الملائمة لدخولهم دون التأثر بالظروف المحيطة أو أي ظروف أخرى خارجية مما يبعث الاطمئنان لديهم، ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي:
- **الأمن الغذائي المطلق:** ويقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ولذلك يطلق عليه بالأمن الغذائي الذاتي.
- **الأمن الغذائي النسبي:** ويقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرّف أيضا بإمكانية حصول الأفراد في كل وقت على الغذاء الكافي لحياة حيوية وصحية بالشروط التالية: التوفر الدائم لأغذية آمنة ومغذية، إمكانية الحصول على الغذاء المقبول وبطريقة مقبولة اجتماعيا دون المساس بالكرامة أو التقاليد.

وطبقاً للتعريف الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن الأمن الغذائي وفقاً لهذا التعريف يتوقف على تحقيق أربعة شروط هي:

- **توافر الغذاء:** أي كيفية توفير الاحتياجات الغذائية، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، كما يشمل أيضًا المساعدات الغذائية
- **الاستقرار:** ويشير إلى ضرورة وجود مخزونات غذائية لتوفر الغذاء في جميع الأوقات خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب الغذائية لتجنب الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الحروب أو الثورات...الخ)، أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي).
- **الحصول على الغذاء:** ويرتبط بمقدرة جميع الأفراد على كمية من الغذاء الملاءم في جميع الأوقات متكاملة، ويتضمن هذا الشرط القوة الشرائية أو مستوى الدخل الحقيقي بالنسبة للقادرين على الكسب، كما يتضمن أيضًا العون الغذائي لغير القادرين على الكسب. ويشمل تكامل الأسواق وسهولة والوصول إليها.

- **الغذاء الآمن:** ويشير الشرط الرابع إلى نوعية وسلامة الأغذية.

يمكن تقدير مؤشر الأمن الغذائى بإستخدام المعادلات الإقتصادية التالية

1- الاستهلاك المحلى اليومى = إجمالى الاستهلاك المحلى / 365 يوم
2- فترة كفاية الانتاج للاستهلاك = إجمالى الانتاج المحلى / إجمالى الاستهلاك المحلى اليومى
3- فترة تغطية الواردات للاستهلاك = كمية الواردات / إجمالى الاستهلاك المحلى اليومى
4- مجموع الفترتين= فترة كفاية الانتاج للاستهلاك+ فترة تغطية الواردات للاستهلاك
5- حجم المخزون الإستراتيجى = { مجموع فترتى كفاية الانتاج ، تغطية الواردات للاستهلاك -365 } *(الاستهلاك اليومى المحلى)– كمية الصادرات
6- معامل الأمن الغذائى = حجم المخزون الإستراتيجى/ الاستهلاك المحلى السنوى

تتراوح قيمة **معامل الأمن الغذائي** بين الصفر، الواحد الصحيح، حيث كلما إقتربت قيمة معامل الأمن الغذائي من الصفر كلما إنعدم مستوي الأمن الغذائي للدولة و العكس صحيح.

بإستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (7) و بدراسة مؤشر الأمن الغذائي و هو محصلة حجم المخزون الاستراتيجي إلي متوسط الإستهلاك السنوي يتبين أن :

إنخفاض معامل الأمن الغذائى **لمجموعة الحبوب** خلال الفترات الثلاث حيث تراوح بين (0.1 ، 0.2)، بنحو 50% خلال الفترة (2007-2021) و هو معامل منخفض جداً، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج و ترشيد الاسنهلاك و تأمين الواردات من خلال عدم الاعتماد علي مصدر واحد. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم

جدول رقم (7): تطور معامل الأمن الغذائي لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (2007 – 2021).

البيان	معامل الأمن الغذائي		
	الفترة الأولي (2010/2007)	الفترة الثانية (2016/2011)	الفترة الثالثة (2021/2017)
الحبوب	0.02	0.01	0.01
السكريات	0.19	0.17	0.16
الزيوت و الدهون	0.12	0.15	0.26
اللحوم الحمراء	0.38	0.33	0.27
الالبان	0.27	0.21	0.18
الأسماك	0.14	0.12	0.08

المصدر: جمعت وحسبت من :

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، **نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .

إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجي ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى .

- إنخفض معامل الأمن الغذائي **لمجموعة السكريات** خلال الفترات الثلاثة، حيث إنخفض بنحو 15.8% خلال الفترة (2007-2021)، هو معامل منخفض جداً، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج و ترشيد الاسنهلاك و تأمين الواردات من خلال عدم الاعتماد علي مصدر واحد. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجى ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى
- إرتفع معامل الأمن الغذائي **لمجموعة الزيوت و الدهون** خلال الفترات الثلاثة ، حيث إرتفع بنحو 116.7% خلال الفترة (2007-2021)، هو معامل منخفض ، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج من المحاصيل الزيتية و توفير المصانع الخاصة لإنتاج الزيوت و ترشيد الاسنهلاك و تأمين الواردات من خلال عدم الاعتماد علي مصدر واحد. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجى ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى .
- إنخفض معامل الأمن الغذائي **لمجموعة اللحوم الحمراء** خلال الفترات الثلاثة ، حيث إنخفض بنحو 28.9% خلال الفترة (2007-2021)، هو معامل منخفض ، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق الإهتمام بالثروة الحيوانية و توفير الأعلاف اللازمة. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجى ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى .
- إنخفض معامل الأمن الغذائي **لمجموعة الالبان** خلال الفترات الثلاثة ، حيث إنخفض بنحو 42.9% خلال الفترة (2007-2021)، هو معامل منخفض جداً، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجى ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى .
- إنخفض معامل الأمن الغذائي **لمجموعة الأسماك** خلال الفترات الثلاثة ، حيث إنخفض بنحو 37% خلال الفترة (2007-2021)، هو معامل منخفض جداً، يجب أن تتخذ الدولة إجرءات لرفع قيمة المعامل عن طريق زيادة الانتاج. بالتالى يصبح من الضرورى زيادة قيمة معامل الأمن الغذائى حتى يصل إلى حوالى 0.50 ، و من ثم يؤدى إلى إحداث تراكم فى حجم المخزون الإستراتيجى ليكفى الإستهلاك المحلى لمدة ستة أشهر على الأقل وفقاً لإعتبارات الأمن الغذائى .

التوصيات

1- زيادة الرقعة الزراعية لمحاصيل الحبوب الغذائية و الاتجاه للتوسع الأفقي عن طريق إستصلاح أراضي جديدة لزيادة الانتاج.
2- زيادة الانتاج من المحاصيل الزيتية من خلال وضع سعر ضمان لتشجيع المزارعين و إنشاء مصانع لإنتاج الزيوت.
3- الإهتمام بالثرة الحيوانية من خلال الحفاظ علي بعض أنواع السلالة المحلية و توفير الأعلاف اللازمة.
4- عدم الاعتماد علي مصدر واحد للحصول علي الواردات من أهم المجموعات الغذائية و توفير العملة لتحقيق الأمن الغذائي.
5- تطبيق إستراتيجيات و سياسات تتناسب مع الإمكانيات و الموارد المتاحة لحل مشكلة الأمن الغذائي و إحداث تنمية اقتصادية و إجتماعية.

المراجع

1-البنك الأهلى المصرى، **النشرة الاقتصادية**، القاهرة، أعداد متفرقة .
2-جلال الملاح – **المدخل الاقتصادي لدراسة السوق**، مركز الترجمة والنشر والتأليف، مطابع جامعة الملك فيصل.

3-الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء،**الكتاب الإحصائى السنوى** ،مصر ، القاهرة ، أعداد متفرقة.
4-عادل محمد خليفة (دكتور) و سحر عبد المنعم (دكتور)، **دراسة العوامل المحددة للأمن الغذائي للسكر المكرر في مصر**، مؤتمر إستراتيجية التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، يوليو 2010.
5-عزة إبراهيم عمارة(دكتور)، **دراسة اقتصادية للأمن الغذائى فى مصر فى ظل أهم المتغيرات المعاصرة**، الجمعية الإحصائية المصرية، المؤتمر الدولى السابع والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته، أبريل 2002.
6-نشوي عبد الحميد التطاوي(دكتور)، هنادي مصطفي عبد الراضي(دكتور)، **أثر التحرر الاقتصادي على نمط الإنفاق المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد (16) ، العدد (4) ، ديسمبر 2009.
7-نشوي عبد الحميد التطاوي(دكتور)،الحسين الصيفي(دكتور)، و أخرون، **أثر التباين في نمط استهلاك الغذاء وعلاقته بالأمن الغذائي خلال نصف قرن**، مؤتمر إستراتيجية التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، يوليو 2010.
8-الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات و الواردات، **النشرة الاقتصادية للصادرات و الواردات**، 2021
9-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الميزان الغذائي** ، أعداد مختلفة .
10- (FAO) An Introduction to The Basic Conceits of Food Security

Summary

Studying the impact of Economic changes on consumption pattern and its relationship to food security in Egypt

Lamis. F. E. Mostafa, Rehab G. E. Elhaga and Heba. E. M. Shalaby
Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Cairo

The problem of food security and food needs for the population is one of the most important problems that the State is seeking to address through policies that increase self-sufficiency, reduce the food gap and achieve food security, particularly among strategic commodities. The aim of the research was to study the impact of the erosion of Egypt's consumption pattern during the period 2007-2021 by means of the following sub-goals: to estimate the equal purchasing power per capita at the same level of food as when prices change; to assess the most important economic features of Egypt's consumption of the most important food groups; to develop the relative importance of per capita calorie, protein and fat; and to estimate the food security index for Egypt's most important food groups. The impact of the economic reform policy was studied during the research period (2007/2021), so the research period was divided into three periods: The initial period is the period of relative stability (2007/2010). 2. The second period is the period of revolution and its aftermath has affected all sectors, including the agricultural sector, in particular the prices of inputs from (2011/2016)3. The third period is the period of exchange rate liberalization, the beginning of a new economic reform policy and the repercussions of the Corona crisis from (2017/2021).

The research has yielded several findings, the most important of which are:

The consumer price index increased steadily over three periods, with an estimated increase of 230.2% between the first and third periods. The inflation rate estimate showed an increase of about 29.5% between the first and third periods. This is due to the global rise in prices due to the lack of supply, as well as the rise in demand as a result of successive population increases and exchange rate liberalization. A study of the concept of purchasing power parity shows that poor people's income for the third period (2017-2021) must rise by about 973.2 percent from that for the first period (2007-2010) so that the poor will remain at the same level as their living standards. This outcome no doubt illustrates the importance of careful redistribution of support and the most appropriate ways of delivering it to the poor, especially food commodities. It turns out that the grain group ranks first in the food groups, producing and consuming, with self-sufficiency. Plant food products are the main source of food per capita for calories, proteins, and fat during research periods. There is an imbalance in the food components and the individual's dependence primarily on grains, and this imbalance manifests itself in a clear sense where one receives more than two-thirds of the calories of grain, followed by diabetes, oil and fat, and then red meat. The decline in the food security factor for the grain and sugar pool has been shown to mean that the State must take steps to raise the value of the plant by increasing production, rationalizing the landings and securing imports by not relying on a single source. The state must take steps to raise the value of the laboratory to the Red Meat Group by taking care of the animal wealth and providing the necessary feeds. The research recommends: increasing the agricultural patch of cereal crops through the restoration of new land to increase production, increasing oil crop production through the establishment of a guarantee price to encourage farmers and the establishment of oil production plants. Taking care of the animal feather by maintaining the local strain and providing the necessary feeds. Not to rely on a single source to obtain imports from the most important food groups and to provide currency for food security. Implement strategies and policies commensurate with the possibilities and resources available to solve the problem of food security and create economic and social development.